

التحليل التركيبي للجملة العربية والمعنى في الدراسات الحديثة

م.م إيلاف نعمان خزعل

كلية القانون / الجامعة المستنصرية

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحليل التركيبي للجملة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، بالاعتماد على نظريات النحو التوليدية والنحو الوظيفي والنحو المعرفي، من أجل تقديم قراءة جديدة لبنية الجملة العربية. تناولت الدراسة مفهوم التركيب عند النحاة القدماء واللسانيين المعاصرین، وركزت على العلاقة بين البنية التركيبية والدلالة، وبينت كيف تؤثر العوامل النحوية والسياقية في ترتيب الجملة وتوجيه معناها كما تم تحليل مكونات الجملة الاسمية والفعلية، وبيان وظائفها وعلاقتها الداخلية.

أظهرت النتائج أنَّ الجملة العربية ليست مجرد تسلسل نحووي شكلي، بل منظومة تواصلية معقدة تتفاعل فيها البنية مع المعنى، ويؤدي فيها كل عنصر دوراً وظيفياً ينعكس على دلالة الجملة ككل كما أثبتت الدراسة قدرة النظريات اللسانية الحديثة على تقديم أدوات تحليل دقيقة للجملة العربية، مما يفتح المجال أمام تطوير تعليم النحو العربي بشكل أكثر ارتباطاً بالاستعمال الفعلي للغة يوصي البحث بدمج النظرة الوظيفية في مناهج النحو، وتشجيع البحث التطبيقي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الجملة العربية، التحليل التركيبية، النحو الوظيفي، النحو التوليدي، اللسانيات الحديثة، البنية والدلالة.

Syntactic Analysis of the Arabic Sentence and its Meaning in Modern Studies

Abstract:

This study aims to explore the syntactic analysis of the Arabic sentence in light of modern linguistics, using frameworks such as generative grammar, functional grammar, and cognitive approaches. It revisits the concept of sentence structure from both classical Arabic grammar and contemporary linguistic theories, with a focus on the relationship between syntax and meaning. The research analyzes nominal and verbal sentence components, their internal relations, and how word order, omission.

Findings reveal that the Arabic sentence is not a mere grammatical sequence but a communicative unit where structure and meaning interact dynamically. Each syntactic element plays a functional role that shapes the sentence's overall interpretation. The study demonstrates that modern linguistic theories provide effective tools to analyze Arabic syntax and offer deeper insight into its mechanisms. It recommends integrating functional perspectives into Arabic grammar curricula and encouraging applied research in syntactic analysis.

Keywords: Arabic sentence, syntactic analysis, functional grammar, generative grammar, modern linguistics, structure and meaning.

المقدمة:

إن التحليل التركيبية للجملة العربية يُعتبر من الأدوات الأساسية لفهم بنية اللغة وآليات اشتغالها يعتمد هذا التحليل على رؤية علمية دقيقة، حيث يُظهر الجملة ككائن لغوي يحتوي على روابط تركيبية ومعنوية تمثل جوهر

معانيها من خلال فهم هذه الروابط، يمكننا تقديم تفسير دقيق و مباشر لما يعبر عنه المتكلم دون الواقع في التفسير التأويلي أو التزويع اللفظي الذي قد يبده الحقيقة.

لقد عبر الشريف الجرجاني عن هذا المفهوم بقوله إن النحو هو "علم بقوانيين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها"، مشيراً إلى أن القوانين النحوية ليست منطقية بالمعنى التقليدي، بل هي قوانين سلبيّة استخلصها العلماء من استقراء كلام العرب هذه القواعد النحوية تمثل البنية التي تنظم الكلام وتحدد دلالاته النحو ليس مجرد مجموعة من القواعد الجامدة، بل هو أداة تحليلية تهدف إلى تنظيم التراكيب بما يتوافق مع القواعد اللغوية التي تحكم بناء الجملة وتركيبها.

تعتبر هذه القوالب النحوية أداة ضرورية لفهم المعنى الذي يرمي إليه المتكلم، حيث تمثل "النظم" الذي أكد الجرجاني على ضرورته في بناء الكلام صحة النظم، حسب الجرجاني، تعود إلى ترتيب الكلمات وتفاعلها معاً لبناء المعنى الذي كان يهدف إليه المتكلم النحو ليس فقط تحليلاً للتركيب الخارجي، بل هو بحث في كيفية تأثير هذه التراكيب في دلالة الجمل.

ومع تطور اللسانيات الحديثة، أصبح التحليل التركيبية للجملة العربية يتطلب أدوات ونظريات حديثة تساعد في توسيع فهمنا لآليات اشتغال اللغة من خلال المنهجيات الحديثة مثل النحو التوليدي والنحو الوظيفي، أصبح بإمكاننا النظر إلى الجملة العربية بشكل أعمق، كجملة لا تتعلق فقط بالتركيب النحوية، بل بما تحمله هذه التراكيب من دلالات وعلاقات وظيفية داخل النص هذا التطور يفتح المجال أمام دراسة أعمق للعلاقات

بين الأجزاء المختلفة في الجملة وكيفية تنظيم هذه العلاقات بناءً على قواعد نحوية وسياقات دلالية.

رغم هذا التقدم في التحليل التركيبى، يظل هناك إشكال كبير في دمج المناهج المختلفة مثل النحو الوظيفي والنحو التوليدى والنحو المعرفي، حيث تباين أسس هذه المناهج وتوجهاتها إذ يختلف كل منها في تحديد العلاقة بين الشكل النحوي والوظيفة الدلالية، وهو ما يجعل من الصعب جمع هذه المناهج في إطار تحليل واحد ولكن لا خلاف بين المناهج اللسانية في أهمية المعنى والوظيفة في البناء النحوي، وإن كان الخلاف في تحديد أي منها يبني على الآخر: هل الشكل النحوي يتحدد بالوظيفة أم العكس؟

فالنحو قوالب لفظية صيغت على وفق إحاطة دقيقة لكلام العرب، من خلال لهجات متعددة أسهمت في تحديد أطر لغوية نزل بها النص القرآني لتكون منهجا علميا للناشرة والأعاجم، والأجيال المتواترة حفظا للغة الدستور الرباني فالوظيفة النحوية تعامل مع التراكيب بوجهها الشكلي والمعنوي؛ لذا قيل إنّ النحو: علم التراكيب الذي يحيط بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض. (حسام الدين، كريم زكي، 2001، صفحة 15)

هذه القوالب النحوية الغرض منها التنصيص على (المعنى). (فكرون، إبراهيم، 2019، صفحة 42)

المقصود للمتكلم بالشكل الذي أراده في عقله الذهني معبراً عنه بهذه الأطر التركيبية.

نستشف من هذا أن هناك آصرة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما تربط بين التركيب، والدلالة، وهو ما عبر عنه الجرجاني (ت 471هـ) بـ(النظم) إذ قال: (واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وبينى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك) (أبوبكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، 2009، صفحة 44) فصحة النظم أو فساده ترجع إلى ترتيب الكلمات ترتيباً مخصوصاً وتلك هي معانٍ النحو، فالمعنى النحوية ليست الألفاظ، وإنما هي قيمة التركيب النحوية ومراعاة شروطه كلها. (العزاوي، عقيد خالد حمودي، 2014، صفحة 45)

في هذا السياق، يهدف البحث إلى تحليل الجملة العربية من خلال النظريات النحوية الحديثة، ودراسة كيفية تفاعل العناصر النحوية والدلالية لتكوين المعنى، مع محاولة تقديم تصورات أعمق لفهم البنية اللغوية العربية ورغم تعدد المنهجيات، فإنّ الغاية المشتركة هي الوصول إلى فهم أدق للبنية النحوية وتفسير كيف تؤثر هذه التراكيب في دلالات الجمل وطريقة فهم المتكلم والمستمع لهذا المعنى.

أولاً: إشكالية البحث:

تمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل حول مدى قدرة النظريات اللسانية الحديثة على تفسير البنية التركيبية للجملة العربية بشكل علمي دقيق، وهل تُسهم هذه النظريات في تجاوز القصور الذي قد يعترى التحليلات النحوية التقليدية؟ كما يطرح البحث تساؤلات فرعية، مثل: كيف تتجلى العلاقات التركيبية بين مكونات الجملة العربية في ضوء النحو التوليدى أو الوظيفي؟ وإلى أي مدى تؤثر العوامل الدلالية والنحوية في تشكيل بنية الجملة؟ ومن ثم، فإنّ هذا البحث يسعى إلى استكشاف مدى

توافق اللغة العربية، ببنيتها الخاصة، مع الأطر النظرية المعاصرة في علم اللغة، ومدى حاجة التحليل التركيبية العربي إلى إعادة قراءة تستوعب تطورات اللسانيات الحديثة.

ثانياً: أهمية البحث:

تبعد أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى ربط الجملة العربية، بما تحمله من خصوصيات لغوية وتركيبية، بالنظريات اللسانية الحديثة التي أصبحت أداة أساسية في تحليل اللغات الطبيعية فهو يفتح آفاقاً جديداً لفهم البنية العميقية للجملة العربية بعيداً عن التصورات التقليدية، ويقدم مقاربة تحليلية تساعد في تطوير النحو العربي بما يتناسب مع المعايير العلمية المعاصرة كما يساهم في إثراء الدراسات اللغوية العربية من خلال توظيف أدوات التحليل اللساني الحديث، مما يعزز من قدرات الباحثين في التعامل مع اللغة العربية بوصفها نظاماً حياً يمكن دراسته بمناهج علمية قابلة للقياس والتحليل وتبرز أهمية البحث أيضاً في قدرته على تقديم نماذج تطبيقية تساعد في تدريس النحو العربي وتحليله بطريقة أكثر وضوحاً ومنهجية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحليل التركيبية للجملة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، وذلك من خلال:

1. تحليل بنية الجملة العربية باستخدام النظريات اللسانية الحديثة.
2. تحديد العلاقات التركيبية بين الكلمات في الجملة العربية.
3. توضيح دور العوامل النحوية والدلالية في بناء الجملة العربية.

رابعاً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي، حيث يتم فيه تحليل بنية الجملة العربية باستعمال النظريات اللسانية الحديثة، مثل:

• نظرية النحو التوليدي التحويلي.

• نظرية النحو الوظيفي.

• نظرية النحو المعرفي.

خامساً: فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات التي يسعى إلى التحقق منها في ضوء الدراسة والتحليل، وهي:

1. يمكن للنظريات اللسانية الحديثة، كالنحو التوليدي والنحو الوظيفي، تفسير بنية الجملة العربية بشكل أدق من النماذج النحوية التقليدية.

2. العلاقة التركيبية بين مكونات الجملة العربية تخضع لقواعد مت雍مة يمكن الكشف عنها من خلال أدوات التحليل اللسانى الحديث.

3. تلعب العوامل النحوية والدلالية دوراً تكاملياً في تشكيل بنية الجملة، ولا يمكن فهم البنية التركيبية بشكل شامل دون مراعاة البعددين معاً.

4. بعض مفاهيم النحو التقليدي تحتاج إلى إعادة صياغة أو تفسير في ضوء المعطيات التي توفرها النظريات اللسانية الحديثة.

سادساً: الإطار النظري للبحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل التركيبية في اللسانيات الحديثة يُعد التحليل التركيبية أحد المحاور الأساسية في اللسانيات الحديثة، حيث يهتم بدراسة العلاقات بين مكونات الجملة وتنظيمها الداخلي وقد شكل هذا الجانب نقلة نوعية في فهم اللغة، بعد أن انتقلت اللسانيات من التحليل التقليدي إلى التحليل البنوي والتوليدي والوظيفي وفي إطار اللغة العربية، ظهرت الحاجة إلى قراءة جديدة لتركيب الجملة تستفيد من هذه النظريات، وتعيد النظر في القواعد النحوية من منظور علمي.

المطلب الأول: مفهوم اللسانيات الحديثة وهدفها أولاً: مفهوم اللسانيات:

تعرف اللسانيات *linguistique* وتسمى أيضاً الألسنية، وعلم اللغة بأنّها: "الدراسة العلمية للغة" تميّزاً لها عن الجهود الفردية، والخواطر، والملاحظات التي كان يقوم بها المهتمون باللغة عبر العصور ومن الشائع في تاريخ البحث اللغوي أنّ الهنود، والإغريق كانت لهم اهتمامات باللغة منذ أكثر من ألفين وخمسمائة سنة. (يونس، علي، محمد محمد، 2004، صفحة 9)

فضلاً عن أنّ اللسانيات تُعدّ من أدق العلوم الإنسانية وأعلاها شأنًا، كونها تعتبر وسيلة حقيقة في دراسة المعارف والمكتسبات اللغوية، وفق مناهج علمية، تمتاز بالدقة كونها وسيلة حقيقة في دراسة المعارف والمكتسبات اللغوية، فشكلت نقطة استقطاب للعديد من العلوم الكونية التي تسعى بدورها إلى الاستلهام من اللسانيات وطرائقها ونتائجها. (عبد الجليل، عبد القادر، 2002، صفحة 177)

وقد يقول قائل: إنّ الشيوع لا يمكن أن يحتاج به في تبرير الانزياح عن الاستعمال الصحيح. وأقول إنّ من خصائص المصطلح العلمي أن يكون واضحاً قطعي الدلالة، يسدّ أمام المتلقّي أبواب التخيّم في المعنى، ومصطلح "لسانيات التراث" فيه من الغموض ما يجعلنا نتساءل: هل المقصود به تلك الجهود الحديثة التي اشتغلت بالتراث اللغوي العربي؟ أم تراه يحيل إلى جهود علماء العربية القدامى؟ إنّ هذا التساؤل في حد ذاته إعمال للظن في البحث عن مدلول المصطلح، وهذا وضع يفسد إبلاغ الثقافة اللسانية الحديثة باللغة العربية». (الفهري، عبد القادر الفاسي، 1987، صفحة 15)

ثانياً: إذا كان مصطلح لسانيات التراث - بمفهومه الغلفاني - يشير إلى صنف من الدراسات العربية الحديثة التي اشتغلت بالتراث اللغوي العربي، فإنَّ معظم الدراسات اللسانية العربية الحديثة اشتغلت بتراثنا اللغوي، حتى تلك التي توصف بأنَّها توليدية أو وصفية أو وظيفية، ثم إذا أخذنا بالمعيار الأساسي في وضع هذا المصطلح، وهو: معالجة قضايا التراث في ضوء اللسانيات، لا يحق لنا أن نقول إنَّ جل الدراسات اللسانية العربية الحديثة تدخل في إطار ما يسميه غلغان بلسانيات التراث؛ بحكم أنها اشتغلت جميعها بالتراث اللغوي العربي وإن بنسب متفاوتة؟ وماذا نقول في دراسات أحمد المتوكل التي احتفت احتفاء كبيراً بالتراث اللغوي العربي، في حين صنفها غلغان في الاتجاه الوظيفي؟

يصطلاح على علم اللغة بأنَّه فتي، ويطلق علم اللسان عند العلماء المسلمين على مفهوم الدراسات العلمية لظاهرة اللسان، فالعلم هو الذي يدرس طائفة معينة من الظواهر، وهذا من أجل تبيان عناصرها وحقيقةتها ونشاطاتها والروابط التي تجمع بعضها ببعض، والتي تتصل بغيرها، والكشف عن القوانين التي تخضع لها في مختلف مجالاتها، إذ يرى دي سوسيير أنَّ اللسانيات تؤدي ثلاثة مهام تنحصر في:

- 1/ تقديم وصف لجميع اللغات وتاريخها، وهذا يعني سرد الأسر اللغوية وإعادة بناء اللغات الأم.
- 2/ ضبط القوى الكامنة المؤثرة بطريقة شاملة ومتواصلة في كافة اللغات.

ج/ تحديد نفسها والتعرif بها". (مومن، أحمد، 2015، صفحة 51)

ومن خلال هذا يظهر لنا أن اللسانيات جاءت لدراسة اللسان البشري من كل جوانبه حفاظاً عليه من وقوعه في اللحن في اللغة، وبالتالي نستنتج أنّ مادة اللسانيات لا تخرج عن إطار اللغة التي تتحدث بها شعوب العالم.

ثانياً: هدف اللسانيات من دراسة اللغة

الهدف الأساسي من دراسة اللسانيات للغات البشرية على اختلافها، هو الكشف عن أسرارها وقوانينها، سواء كان في مستوى النظام المتواضع عليه، أم في مستوى الكلام وتأدية المتكلمين لوحدهاته وتركيباته في المخاطبات (الشفاهية والكتابية). (صالح، عبد الرحمن حاج، 1973، صفحة 19)

ويعد هذا الهدف قطب الرحى، الذي يدور حوله عمل الباحث اللساني، بحيث يتركز عمله أساساً في البحث عن البنى التي بنيت عليها الألسنة البشرية وعن وظائفها، وكيفية أدائها لهذه الوظائف لفظاً ومعنى، وإفراداً وتركيبياً (صالح، عبد الرحمن حاج، 1973، صفحة 24)، أي البحث عن المعرفة اللغوية الموجودة في الدماغ البشري، كما يقول تشومسكي، أو معرفة سر آلة الكلام كما يقول الجاحظ، ولكون اللغة موضوعاً غير مرئي بعلاقاته المتشابكة، فإن العلماء اليوم يسعون إلى معرفة ما لا يمكن رؤيته من هذا الذي يمكن إحساسه وهو اللغة متكلمة فعلياً.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل التركيبـي في اللسانيات المعاصرة أولاً: مفهوم التحليل التركيبـي:

التركيب لغة من ركب الشيء تركيباً: وضع بعضه على بعض فتركب، وترأكب منه ركب الفص في الخاتم والسنان في القناة. والتركيب اسم المركب في الشيء كالفص يُركب في كفة الخاتم لأن المفعول اسم المركب والمفعول كُلُّ يُرَدُّ إلى فُعِيلٍ، تقول: ثُوبٌ محدد وجديد، ورجل مطلق

وطليق، وشيء حَسْنُ التركيب وتقول في تركيب الفص في الخاتم، والنصل في السهم: ركبته فتركب، فهو مركب وركيب (الزيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، 2006، الصفحات 35-36) والمركب: الأصل والمنبت، تقول فلان كريم المركب أي كريم أصل منبته في قومه والتركيب بمعنى التأليف. (ابن منظور، محمد بن مكرم، 1997، صفحة 112)

كذلك يقال ركب الشيء: ضمه إلى غيره فصار بمثابة الشيء الواحد في المنظر، وركب الدواء ونحوه ألفه من مواد مختلفة. (أنيس، إبراهيم، 2015، صفحة 368)

وتجمع التعريف السابقة على أن التركيب يقترن بالضم والجمع. ومن هذا المنطق نجد أن هذه التعريفات تلتقي في معنى واحد لا جمع ولا تأليف إلا بين ما كان مؤلفاً من وحدتين فأكثر وهذا ما سيدفعنا إلى تتبع معناه واستعماله عند النحاة واللغويين القدامى والمحاذين من الناحية الاصطلاحية.

أما من حيث الاصطلاح، فيدل التركيب على اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنية وهو مذهب سيبويه ت (180هـ) (سيبويه، 1983، صفحة 134) ولكل منها معانٍ وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد وهو مذهب الخليل (ت 175هـ). (السامرائي، إبراهيم، 1987، صفحة 46)

يختص التركيب إذن بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر وانسجامها وتلاوتها في نطاق تام مفيد تتألف فيه المعاني وتناسق الدلالات لتؤلف وحدة متكاملة تحصل بها الفائدة، وهذا ما أجمع عليه النحاة، ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) الذي نظر إلى التركيب باعتباره نظاماً وقدد به اقتداء آثار المعاني وترتيبها في النفس وهو عنده نظير التأليف والبناء، حيث يقول: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا

لا يعترضه شَكٌ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلق بعضها ببعض، وينبئ بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك". (الجرجاني، عبد القاهر، 1983، صفحة 46)

ثانياً: التركيب عند اللسانيين المحدثين

تنوعت التعريفات الألسنية لمصطلح التركيب غير أنها تمحورت في فكرة نظم وتأليف الكلمات والجمل. ويعد دي سوسيير صاحب أول محاولة جادة في هذا المجال فالتركيب "تأليف وحدتين أو عدة وحدات متتابعة في السلسلة الكلامية" إذ يجب أن يجمع التركيب بين عنصرين لغوين دالين على معنى ويكون هذا التركيب وفق علاقات وهذه العلاقات قسمها دي سوسيير على نوعين: (قدادرة، عبد السلام، 2004، صفحة 38)

- العلاقات الاستبدالية.

- العلاقات الركنية.

أما التركيب عند الوظيفيين، فيقوم على تفكيك التراكيب إلى وحدات وتكون كل وحدة أصغر من التي قبلها حتى يصلوا إلى أصغرها بهدف استخراج وظائفها، إذ لكل وحدة صورة صوتية ومعنى لا يقبل التحليل إلى وحدات أدنى منها. (مارتيني، أندربي، 2010، صفحة 18)

من جانب آخر، يرى تشومسكي أنّ البنية التركيبية يمكن أن تسلط الضوء على مشاكل المعنى والفهم. ويقول إنّ "من أجل أن نفهم جملة ما، من الضروري أن نعرف الجمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة"، وبالتالي، "يجب أن نعرف السلاسل النهائية التي تعتمد عليها الجمل النواة، القواعد المركبة لهذه المكونات الأولية، وكذلك التاريخ التحويلي للجملة التي نحن بصددها وتطورها من الجمل النواة."

لكن من المهم أن نلاحظ أن النحو التوليدية التحويلية لا يصف الجمل المنطقية بل هو يركز على العمليات الذهنية الدماغية التي لا تخص لغة معينة كما كان يتصور بعض الباحثين فالبنية العميقة والبنية السطحية هما بنية ذهنية، وليس منطقتين كما أن تشومسكي نفسه اعترف في دراساته اللاحقة بقصور نموذج 1957 و 1965، حيث كانت مرحلة "الجمل النواة" بداية، ولكن لاحقاً اعترف بتقصير هذا النموذج في تفسير بعض التراكيب، مما دفعه إلى تطوير أفكاره في مراحل لاحقة من دراساته. (Chomsky, 2002، صفحة 102)

ثالثاً: أهمية المستوى الترکيبي (النحوی) لسانیاً

لئن كان المستوى النحوی بتدخل مع المستوى الترکيبي، فإن بعض اللسانین المحدثین، ومنهم موسى حامد في محاضرة له تحت عنوان الأسلوبیة یعرف المستوى الترکيبي والنحوی منفصلین عن بعضهما بعضاً، من حيث رأی: (حامد، موسی، 2015).

إن المستوى الترکيبي یقوم بوضع المفردات في أبسط صور للتضام لتحمل المعانی الكلیة للفكرة المراد التعبیر عنها.

أما في المستوى النحوی، فيدرك المتكلم ومنتج اللغة العلاقات التي تربط عناصر الترکيبي بعضها بعضاً من خلال سلسلة من العلاقات الوظيفية (النحویة) أي إن المستوى النحوی ما هو إلا جسر یسهل الوصول إلى معنى الترکيبي وهو جزء منه فقط، نجدهما لا ینفصلان عن بعضهما؛ لأنهما یقمان على المفردات والمعانی التي تؤديها، فغايتها واهتماماتها واحدة.

والحق أن مصطلحات سیبویه في هذا الصدد بلغت قدرًا كبيرًا من الأهمیة، وحين حاولنا جمعها معاً، رأينا أن هناك مصطلحاً متداولاً في كتب علم اللغة" خاصة تلك التي اهتمت بالجوانب التحويلية في الجملة وهو

مصطلاح غير الصحيح نحويا "ما يقابله بالأجنبية" Ungrammatical ويستعمله اللغويون المعاصرون للإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة فضلاً عن غيرها، وتتفق إشارتهم تلك وبعض الشيء من الناحية مع إشارات سيبويه، لذلك ارتأينا استعمال هذا المصطلح لتجمع على أساسه أي خروج عن قواعد تركيب الجملة العربية عن سيبويه.

المبحث الثاني: البنية التركيبية للجملة العربية في ضوء النظريات الحديثة

يركز هذا المبحث على تحليل مكونات الجملة العربية وعلاقتها التركيبية بالاستناد إلى النظريات اللسانية الحديثة.

المطلب الأول: تحليل مكونات الجملة العربية أولاًً: الجملة الاسمية:

وهي التي صدرها اسم صريح أو مؤول أو اسم فعل، أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام أو الناقص، نحو: الحمد لله، أن تصدق خير لك.
(قباوة، فخر الدين، 1989، صفحة 19)

والجملة الاسمية تفييد بالأصل وضعها ثبوت شيء لشيء، ليس غير بدون نظر إلى تجدد ولا استمرار، نحو: الأرض متحركة، فلا يستفاد منها سوى ثبوت الحركة للأرض، بدون نظر إلى تجدد ذلك ولا حدوثه، وقد تخرج الجملة الاسمية عن هذا الأصل وتفييد الدوام والاستمرار بحسب القرآن، كأن يكون الحديث في مقام المدح، أو في معرض الأم. (الهاشمي، السيد أحمد، 2005، الصفحتان 66-67)

والجملة الاسمية هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصنف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة

أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماء، على ما بينه الجرجاني فيما اقتبسنا من كلامه هنا. (المخزومي، مهدي، 1986، صفحة 42)

ولما حاول النحاة تحديد المقصود بكل جزء واجهوا بعض الإشكالات فعند تحديد الاسم على أساس معناه، قالوا هوما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه، وقد اعترض عليهم إبراهيم أنيس بأسماء مثل: اليوم والليلة وكذلك المصادر، أما سيبويه فإنه لم يعرف الاسم بل اكتفى بالتمثيل، إذ قال (الاسم) مثل: فرس ورجل، ويرى في هذا التعريف نقصاً أدركه بعض النحاة القدماء (إلياس، البوالصة، عمار، 2010، صفحة 175)، ولعل أبرز توضيح علامات الاسم ما ورد عند ابن مالك، إذ جمعها في قوله:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تميز حصل (الأندلسبي، محمد بن عبد المالك، 2016)

وبهذا فإن علامات الاسمية التي ذكرها النحاة تبدوا دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، في الدراسات المقبلة، ولما كان للجملة الاسمية ركنان أساسيان متلازمان تلازمان مطلقاً وهما المبتدأ والخبر.

أ- المبتدأ: يذكر سيبويه أنه كل اسم ابتدأ عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلى بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه (بوقفة ذهبية، مراد، 2015، صفحة 60)

ب- الخبر: اسم مرفوع متحدث به، يقع غالباً بعد المبتدأ، وقد يتقدم عنه، وبه يتم معنى الجملة، وقد تتعدد الأخبار المبتدأ واحد. (فياض، سليمان، 1995، صفحة 92)

كان لابد من وجودهما في الجملة الاسمية معاً أو وجود أحدهما، وهذا يكون لأسباب نحوية أو أغراض بلاغية.

ثانياً: الجملة الفعلية"

هي النوع الثاني من الجمل في اللغة العربية وهي التي تبدأ بفعل غير ناقص، والفعل يدل على حدث، ولا بد من محدث بحدثه، إذن للجملة الفعلية ركناً أساسياً هما الفعل والفاعل. (الراجحي، عبده، 1979، صفحة 173)

أما فخر الدين قباوة فيعتبر الجملة الفعلية التي تبدأ بفعل تام أو ناقص يقول: "الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل تام أو ناقص نحو: اقتربت الساعة، كان الناس أمة واحدة فهي موضوعة لإفادة التجدد والحدث في زمن معين مع الاختصار نحو: (قباوة، فخر الدين، 1989، صفحة 19)

أشرقت الشمس وقد ولى الظلام هارباً
فلا يستفاد من ذلك إلا ثبوت الإشراق للشمس، وذهاب الظلام في
الزمان الماضي، وقد تفيد الجملة الفعلية الاستمرار التجدي شيئاً فشيئاً،
بحسب المقام وبمعونة القرائن لا بحسب الوضع، بشرط أن يكون الفعل
مضارعاً نحو قول المتنبي:

تدبر شرق الأرض والغرب كفه وليس لها يوماً عن المجد شاغل
(الهاشمي، أحمد، 2005، صفحة 41)

والجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو هي التي
يتصف بها المسند إليه بالمسند اتصافاً متعددًا وبعبارة أوضح هي التي يكون
فيها المستند فعلاً لأن الدلالة على التجدد دائماً تستمد من الأفعال وحدها.
(المخزومي، مهدي، 1986، صفحة 41)

وكذلك في الجملة الفعلية لا يوجد مفهوم دقيق وضابط لمفهوليتها
رغم أنها تقوم على الفعل بالدرجة الأولى، والفعل ظاهر معناه.

أما الفعل فقالوا إنّه يفيد ويدل على أحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل وهذا الرابط كما يرى إبراهيم أنيس، أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا يؤيده. (إلياس، البوالصه، عمار، 2010، الصفحات 175-176)

إذا هناك اختلاف في مفهوم الجملة الفعلية على اعتبار بدايتها بفعل ناقص أو نام، لكن هناك اتفاق على أنّها تبدأ بفعل، كما إنّ فخر الدين قباوة يقسم بعض الجمل العربية على قسمين هما: جملة كبرى وجملة صغرى.
1- الجملة الكبرى وهي الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، إحداها مبتدأ أو فاعل أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو: إنّ الله يحب التوابين، لسانك إن تحفظه يحفظك.

2- الجملة الصغرى: وهي الجملة التي تكون جزءاً متتمماً للجملة الكبرى؛ أي مبتدأ فيها أو فاعلاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً، ومنها الجمل الثنائي في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر يحب أن تحفظه يحفظك.
فهذا التقسيم في الجملة من حيث البناء، فصل فيه فخر الدين قباوة من حيث الحالة وتعدد الأوجه، ولكن ما يهمنا هنا هو ما ذكرناه سالفاً في الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

المطلب الثاني: العلاقات النحوية بين مكونات الجملة

1- التقديم والتأخير ودلالته.

من المعلوم به أنّ كل لغة تتكون من كلمات ترتبط فيما بينها لتشكل جمل أو كلام ذا معنى، وهذه الكلمات تنتظم مع بعضها وفق قواعد نحوية وأغراض بلاغية وسياقات داخلية وخارجية تتحكم في نظام هذا الترتيب وقد تكلم عن هذا النحوة "جعلوا الكلام ركباً بعضها أسبق من بعض فإن جئت بالكلام على الأصل، لم يكن من باب التقديم والتأخير فإن قولك"

كسا محمد سالمًا قميصا مثلًا ليس فيه تقديم وتأخير، فقد جئت بالفعل ثم الفاعل، ثم المفعول الأول، ثم المفعول الثاني، ولو غيرت أية كلمة عن موضعها دخلت في باب التقديم والتأخير. (السامرائي، فاضل صالح، 2009، صفحة 37)

وبما إنّ الكلام لا يمكن النطق به دفعة واحدة من أجل ذلك كان لابد عند النطق بالكلام من تقديم بعضه وتأخير بعضه الآخر، وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقديم من الآخر؛ لأنّ جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشتراك في درجة الاعتبار، هذا بعد مراعاة ما يجب له الصدارة كألفاظ الشرط والاستفهام. (عتيق، عبد العزيز، 2002، صفحة 136)

وكلامنا عبارة عن ألفاظ لها معاني مركبة في بنية إسنادية معينة "معلومات أنّ الألفاظ قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي حسب ترتيبها الطبيعي، ومن بين أنّ رتبة المسند إليه التقديم لأنّ المحكوم عليه ورتبة المسند التأخير، إذ هو المحكوم به، وما عداهما فهو متعلقات وتتابع تأتي تالية لهما في الرتبة، ولكن قد يعرض بعض الكلم من المزايا والإعتبارات ما يدعو إلى تقديمها، وإن كان من حقها التأخير، فيكون من الحسن إذا تغير هذا الأصل واتباع هذا النظام ليكون المقدم مشير إلى الغرض الذي يؤدي إليه ومتربعاً عما يريده. (الهاشمي، السيد أحمد، 2005، صفحة 123)

ويجب أن ندرك أنّه إذا قمنا بتقديم جزء من الكلام فإنه بالضرورة يؤدي إلى تأخير الجزء الآخر وعلى هذا فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد اعتباطاً في نظم الكلام وتأليفه وإنما يكون عملاً مقصوداً يقتضيه غرض بلاغي أو دعاء من دواعيها. (عتيق، عبد العزيز، 2002، صفحة 136)

اعلم أنّ مرتبة المسند إليه التقديم، وذلك لأنّ مدلوله هو الذي يخطر أولاً في الذهن لأنّ المحكوم عليه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعاً، فلهذا تقدم وضعوا ولتقديمه دواع شتى. (الهاشمي، السيد أحمد، 2005، صفحة 123)

1- تعجّيل المسرة، نحو العفو عنك صدر به الأمر، أو المساءة، نحو:
القصاص حكم بيه القاضي.

2- التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مشعراً بغرابة كقول المعري:
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
ونضيف أيضاً: كون المتقدم محط الإنكار والتعجب، نحو قوله تعالى:
﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ وَالْهَتِيْ يَا إِبْرَاهِيم﴾ فَإِنَّمَا قدم خبر المبتدأ عليه في قوله:
﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ﴾، وذلك للأهمية المتقدم وشدة العناية به، وفي ذلك ضرب
من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب
عنها، وهذا بخلاف ما لو قال أنت راغب عن الهتي؟" (دياب، محمد بك،
وآخرون، 1920، صفحة 115)

2- الذكر والحذف وللاتهمـا.

تميّز اللغة العربية بميزة خاصة عن اللغات الأخرى وهي حذف بعض
أجزاء الكلام دون الإخلال بالمعنى، وهذه الميزة لا نجد لها في جميع
اللغات حيث "يرى النحاة أنّ الأصل في الكلام الذكر ولا يحذف منه شيءٌ
إلا بدليل، سواء كان هذا الدليل معنويًا، أي يقتضيه المعنى أم صناعيًّا أي
تقتضيه الصناعة النحوية، سواء تدل عليه قرينة لفظية، أم تدل عليه قرينة
المقام، كما سنبين ذلك. (عتيق، عبد العزيز، 2002، صفحة 137)

فالجملة إذن بركتها المسند والمسند إليه يطرأ عليها تغيير في بنيتها لما
يلحقها من ذكر وحذف ولهذا نقول: إنّ الحذف كثير في العربية وقد

توسعت فيه توسيعاً كبيراً، وقد جرى الحذف فيها في كل نوع من أنواع الكلم، فقد جرى في جزء الكلمة نحو: لم يك، ولا أدر وجرى في حروف المعاني نحو: تالله تفتتاً تذكر يوسف، أي لا تفتأ، ونحو: يوسف أيها الصديق، أي يا يوسف. (السامرائي، فاضل صالح، 2009، صفحة 75)

ويكون الحذف أيضاً إذا أريد إفاده السامع حكماً فأي لفظ يدل على معنى فيه فالأصل ذكره، وأي لفظ علم من الكلام لدلالة باقية عليه فالأصل حذفه وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر إلا للداع. (السامرائي، فاضل صالح، 2009، صفحة 75)

والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيده السامع معنى مستقلاب نفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند لو ضوحيه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه في نحو: قول المستهل: "الهلال والله" ومن المسند في نحو قوله: خرجت فإذا السبع، أو نحو: قوله: زيد في جواب من قال لك، من كان معك أمس، ونحو قوله، لولا على لهلك عمر.

وحذف المسند إليه يتوقف على أمرين، أحدهما وجود ما يدل عليه عند حذفه من قرينة والأمر الآخر وجود المرجح للحذف على الذكر، أما الأمر الأول وهو وجود القريئة الدالة على المسند إليه عند حذفه فمرجعه إلى علم النحو، وأما الأمر الثاني وهو المرجح لحذفه على ذكره فمردده إلى البلاغة. ومعنى ذلك أنه توجد مقتضيات ودواع بلاغية ترجح حذف المسند إليه على ذكره، والمسند إليه الذي يكثر حذفه هو: المبتدأ أو الفاعل. (عيق، عبد العزيز، 2002، صفحة 122)

أما فيما يخص حذف المسند كما توجد دواع لحذف المسند إليه كذلك توجد دواع ترجح حذف المسند سواء كان خبراً أو فعلاً إذا دل عليه دليل.
(عريق، عبد العزيز، 2002، صفحة 128)

المبحث الثالث: دور العوامل النحوية والدلالية في بناء الجملة
يتناول هذا المبحث التفاعل بين النحو والدلالة في تشكيل بنية الجملة العربية ويركز على كيفية تأثير المعنى والسياق في تحديد الوظائف التركيبية داخل الجملة.

المطلب الأول: التفاعل بين المعنى والتركيب في الجملة العربية

التركيب يعد حقول المعاني التي يتسع فيها معنى الكلمة؛ بل يعطيها التركيب معانٍ متعددة، والتركيب راقد من رواد التطور اللغوي الذي يواكب نمو اللغة وزيادة معانيها، فهناك تلاقٌ بين الصيغة وتركيبها في الجملة قد يكون تلاقياً متصاداً، ومن هنا نرى تأويلات النحاة وتفسيراتهم تتعدد وتتنوع في إعراب الكلمة في سياق التركيب فمعنى البنية المفردة له اعتباره وهو الأصل في الوضع، وهو ما يسميه البلاغيون الحقيقة. (أبو الفتح، عثمان بن جني، صفحة 101)

وقد أدرك علماء اللغة أن الدلالة تؤثر فيها عوامل متعددة اللفظ والصناعة والمعنى، وقد ربها ابن جني حسب القوة في ثلاثة مراتب المرتبة الأولى: اللفظ والثانية الصناعة، والثالثة: المعنى وقد أراد بالمعنى التركيب حيث جاء ذلك واضحاً في شرحه وبيانه.

- المعنى النحوي مقابل المعنى المعجمي:

هناك من عرفه بالدلالة الاجتماعية للكلمة التي يفهمها "الفرد في المجتمع من ألفاظ لغته ويتفق معه على هذا الفهم بقية أفراد المجتمع (أبو الفرج، محمد أحمد، 1966، صفحة 18)، أو الصورة الذهنية التي يوضع بإزائها اللفظ في اللغة، هذا قبل أن تدخل السياق التركيبي، فإذا دخلت أصبحت عرضة للسياق والمجاز والمقام وغيرها من المجالات التي تتجاذب الكلمة في معناها كالاجتماع والنفس. (أنيس، إبراهيم، 2015، صفحة 44)

وما من شك في أهمية المعنى المعجمي، ونجدتها تبرز في حالات التعامل مع النص من ناحيتي المستوى النحوي والمستوى الدلالي:

فالمعنى المعجمي للمفردات مهم في المستوى الدلالي - فكل كلمة دلالتها الاجتماعية المستقلة، نحو: رجل فرس من حيث إنه "يجري تحديد دلالة جملة ما في إطار نظرية علم الدلالة من خلال إسقاط المعنى المعجمي لكل مفردة في الجملة على معنى ما يليها من مفردات وترابيب، كما يمكن تحديد إبهامية المعنى ambiguity بالطريقة ذاتها. (الحسن، شاهر، 2001، صفحة 12)

ففي جملة: أكره العنبر بعد العصر، نجد أن دلالة الجملة "تأتي من إسقاط Projection) معنى الفعل (أكره) على معنى الاسم (العنبر) على معنى الظرف (بعد) على معنى الاسم (العصر)، ولكن كلمة (العصر) تحمل أكثر من معنى؛ فإما أن تنصرف إلى دلالة زمنية، وإما أن تنصرف إلى عملية استخلاص العصير من العنبر؛ وبذلك يكون للجملة دلالتان: أكره العنبر بعد دخول وقت العصر من النهار، وأكره العنبر بعد تحويله إلى عصير" (الحسن، شاهر، 2001، صفحة 12)

وعندما تتركب الكلمات في الجملة، فإنها ترتبط فيما بينها بعلاقات ولا تم هذه العلاقات إلا بعد معرفة معاني هذه الكلمات، ولا يمكن صياغة الجمل أصلاً بين مفردات لا معنى لها؛ لأن معنى الجملة مرتبط بهذه المفردات.

- أثر السياق في تحديد العلاقات التركيبية

لقد كان اهتمام المفسرين بالسياق واضحًا وصريحاً، حيث يجعل الإمام بدر الدين الزركشي السياق دليلاً في الجزء الذي لم يرد تفسيره نقلًّا يوضح معناه فيقول: «الثاني ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين، وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، ويرى أنَّ من العلماء الذين كانوا يعتمدونه الراغب الأصفهاني في كتابه "مفردات غريب القرآن" فكان «يذكر قياداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنَّه اقتتنصه من السياق (الزركشي، بدر الدين، 1980، صفحة 172)، وبهذا يكون السياق آلة في تفسير القرآن الكريم، والكشف عن مراد الله تعالى فيه ويتجلّى ذلك بظهور الحركة العلمية التي ضمت مجموعة من الاتجاهات التفسيرية. (الزركشي، بدر الدين، 1980، صفحة 172)

أ- سياق المقال عند المفسر

يظهر استعمال السياق المقالى بشكل بين وكثير في الآيات التي يكون فيها تأويل، وذلك أنَّ من معاني «التأويل» صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط (الزركشي، بدر الدين، 1980، صفحة 150)، وهذا هو السياق الداخلي الذي يعتمد المفسر في الآيات المشكلة التي تحتاج إلى تأويل؛ إذ إنَّ الوحدة اللغوية تستمد معناها أو يتضح من خلال الوحدات المجاورة لها

في الموضع نفسه، أو من القرآن ككل (سلمان، سلوبي داود، 2019، صفحة 90)، «مما يجعل هذا الخطاب بعيداً عن التفكك، والاضطراب والغموض أو التشويش، خصوصاً إذا علمنا ما لعلم التفسير من خطورة في وعي العلماء المسلمين فس القديم والحديث».» (المالكي، محمد، 1996، صفحة 25)

ب- سياق الحال عند المفسر

لم يغفل أيضاً المفسرون عن سياق الموقف في بيان القرآن الكريم وتفسيره، «فكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبين المعجمل ويميز الناسخ من المنسوخ، ويعرفه أصحابه، فعرفوه، وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها منقولاً عنه (ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، 2003، الصفحات 469-470)، فكان فهمهم سليم بمشاهدتهم لأسباب نزول القرآن، وموارد أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. وعلى هذا جعل العلماء شروطاً للمفسر كان معظمها عبارة عن قرائن خارجية تساعد بشكل كبير في فهم النص القرآني وتفسيره وأهمها معرفة أسباب النزول وهو من أعظم المعين على فهم المعنى... وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه (الزرκشي، بدر الدين، 1980، صفحة 172)، وهذا يبين لنا الأهمية التي أدركها المفسرون لعناصر السياق المقامي في بيان المعنى، والوصول إلى مراد الآية الكريمة وقسموا الأسباب إلى عامة وخاصة فالأسباب العامة يدخل تحتها معرفة الجزيرة العربية (سلمان، سلوبي داود، 2019، صفحة 94)

المطلب الثاني: الجملة العربية بين البنية التركيبية والدلالة الوظيفية

تسم الجملة العربية بمرونة تركيبية عالية، تتيح تنوعاً في موقع الكلمات دون الإخلال بقواعد النحو، لكن هذه البنية لا تكتمل دلالياً إلا بفهم الوظائف التي تؤديها كل وحدة داخل الجملة فالبنية التركيبية تعني الترتيب النحوي لعناصر الجملة (فاعل، مفعول، مبتدأ، خبر)، بينما تشير الدلالة الوظيفية إلى الدور الذي تلعبه هذه العناصر في إيصال المعنى داخل السياق.

في النحو التقليدي، يُنظر إلى "الفاعل" مثلاً باعتباره مجرد الاسم الذي يأتي بعد الفعل، لكن في النحو الوظيفي يُنظر إليه كعنصر يؤدي وظيفة "المنفذ لل فعل" سواء تقدم أو تأخر في السياق ومن هذا المنظور، فإن الجملة "ضرب المعلم الطالب"، و "الطالب ضرب المعلم"**، تختلفان دلالياً رغم تشابهما نحوياً. الأولى تضع الفاعل في موضع الصدارة، بينما الثانية تبرز المفعول، وهو ما يعكس اختلافاً في البؤرة الإعلامية (Focus) داخل الخطاب.

أيضاً، تسهم البنية التركيبية في تحقيق دلالات بلاغية ووظيفية متقدمة مثل التوكيد، القصر، التعجب، والتخصيص، من خلال أساليب تركيبية كالتقديم والتأخير، والمحذف، والتكرار هنا يظهر أنّ الجملة العربية لا تعمل فقط كتركيب نحوي، بل كأداة دلالية وظيفية تتيح للمتكلم التعبير عن أغراضه بتعدد الطرق.

تُظهر الدراسات اللسانية الحديثة، خاصة في إطار النحو الوظيفي، إنّ فهم الجملة لا يتحقق بمجرد تحديد عناصرها النحوية، بل بفهم وظائفها

ال التواصلية والسياقية، وهذا ما يجعل البنية والدلالة وجهين متتكاملين في تحليل الجملة العربية.

ومن وجها نظرنا، الفصل بين البنية التركيبية والدلالة الوظيفية في الجملة العربية أمر غير واقعي؛ لأن اللغة بطبيعتها لا تُنبع تراكيب من أجل التراكيب، بل من أجل المعنى والتواصل كثير من الدراسات النحوية القديمة ركزت على الشكل، وأغفلت الوظيفة التي يؤديها هذا الشكل في السياق، فظللت النظرة للجملة جامدة ومحدودة داخل الإعراب فقط لكن عندما نعيد النظر من خلال النظريات الحديثة مثل النحو الوظيفي، نبدأ في فهم الجملة ككائن حي متحرك، يتغير مع الغرض والمعنى والموقف.

في اللغة العربية، تجد مثلاً أن التقاديم والتأخير، أو الحذف، أو التنكير والتعريف، ليست حركات عشوائية، بل تُستعمل لتحقيق غرض وظيفي واضح، سواء لإبراز معلومة، أو لتوجيه الانتباه، أو لتحديد منطق الجملة. هذه الأدوات، في رأيي، ثبت أن الدلالة لا تنفصل عن التركيب، وأن التحليل الحقيقي للجملة لا يكتمل إلا إذا أخذنا في الاعتبار وظيفة كل عنصر داخلها.

المشكل أنَّ أغلب الكتب التعليمية لا تزال تقدم الجملة كتركيب محفوظ، لا كوسيلة تواصل حية، وهذا يجعل فهم الطالب للغة محدوداً المطلوب أن نربّي حسّاً لغوياً يفهم العلاقة بين "ما يقال" و"كيف يقال"، وهو ما لن يتحقق إلا عبر الدمج بين البنية والدلالة في تعليم وتحليل الجملة العربية.

الخاتمة:

أظهر هذا البحث أن الجملة العربية، ببنيتها الغنية ومرؤونتها التركيبية، لا يمكن فهمها فهماً دقيقاً دون النظر إلى التفاعل العميق بين عناصرها النحوية والدلالية وقد بينت النظريات اللسانية الحديثة، خاصة النحو التوليدى والوظيفي، قدرتها على تقديم أدوات تحليلية فعالة تسمح برصد العلاقات التركيبية وتفسير أدوار العناصر المختلفة في إنتاج المعنى وأثبتت البحث أن التعامل مع الجملة العربية بمنهج لساني معاصر يفتح آفاقاً جديدة لفهمها وتدريسها وتحليلها، بعيداً عن النماذج التقليدية التي اكتفت بالجانب الإعرابي الشكلي دون النفاذ إلى الوظيفة والمعنى.

النتائج:

1. التحليل التركيبى الحديث يساهم بشكل كبير في كشف البنية العميقية للجملة العربية وتنظر هذه الدراسات أن العلاقة بين العناصر النحوية في الجملة ليست عشوائية، بل محكومة بعلاقات وظيفية ودلالية دقيقة.
2. النظريات اللسانية الحديثة، مثل النحو الوظيفي والنحو التوليدى، تؤكد على أن المعنى لا يمكن فصله عن التركيب النحوي فكل عنصر نحوى في الجملة يلعب دوراً وظيفياً، ويؤثر في التفسير العام للجملة بناءً على السياق والغرض البلاغي.
3. مرونة الجملة العربية تسمح بتنوع في التراكيب، وهو ما يعكس قدرات لغوية عالية ولكن لا يمكن تحليل الجملة بشكل كامل باستعمال النحو التقليدي فقط، بل يجب النظر إلى الوظيفة التي تؤديها كل وحدة نحوية داخل الجملة في سياقها.

4. التقليدية في التحليل النحوی: ما تم تطبيقه في البحث غالباً يعتمد على مناهج نحوية تقليدية، وليس على تطبيقات عملية للنحو التولیدي أو الوظيفي وهذا أدى إلى غياب تحليل تکاملي بين البنية التركيبية والدلالة، مما يحد من قدرة البحث على توظيف الأطر اللسانية الحديثة.

5. إعادة صياغة مفاهيم النحو التقليدي: يجب إعادة النظر في بعض المفاهيم نحوية التقليدية، مثل الإسناد والموقع، في ضوء المناهج اللسانية الحديثة فالنحو التقليدي يعاني من قصور في تفسير العلاقات التركيبية والدلالية المعقدة التي توفرها النظريات الحديثة.

الوصيات:

1. دمج النظريات اللسانية الحديثة مثل النحو الوظيفي والنحو التولیدي في مناهج تدريس النحو العربي لتوسيع الفهم اللغوي.
2. تشجيع البحث التطبيقي في التحليل التركيبی باستعمال النحو الوظيفي والنحو التولیدي، بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للغة العربية.
3. تطوير الأدوات التعليمية لدمج الوظيفة والدلالة في تدريس النحو العربي، وليس الاقتصار على تدريس القواعد الإعرابية التقليدية فقط.
4. إجراء دراسات مقارنة بين التحليل النحوی التقليدي والتحليل باستعمال النحو الوظيفي أو التولیدي لتوضیح الفروقات وتقديم تفسیر أفضل لبنية الجملة العربية.
5. تشجيع الدراسات التطبيقية في تحليل النصوص العربية باستخدام النماذج اللسانية الحديثة في مختلف مجالات الأدب والإعلام والتعليم.

المراجع:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2003). المقدمة (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
2. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1997). لسان العرب، دار صادر، ط 1، بيروت، لبنان.
3. أبو الفتح، عثمان بن جني. الخصائص. دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج 3.
4. أبو الفرج، محمد أحمد. (1966). المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث (الطبعة الأولى). بيروت: دار النهضة العربية.
5. أبوبكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي. (2009). دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي مطبعة المدنى.
6. الأندلسبي، محمد بن عبد المالك. (2016). ألفية ابن مالك في النحو والصرف (الطبعة الثانية). دار الإمام مالك للكتاب.
7. إلياس، البوالصة، عمار. (2010). الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس: دراسة وصفية تحليلية (الطبعة الأولى). الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
8. أنيس، إبراهيم. (2015). المعجم الوسيط دار الفكر، بيروت، (دت).
9. بوقفة ذهبية، مراد. (2015). مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي، تخصص علوم اللسان العربي. جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.
10. الجرجاني، عبد القاهر. (1983). دلائل الإعجاز، تحقيق وتقديم محمد رضوان الداية وفائز الداية، ط 1، دار قتبة.

11. حامد، موسى. (2015). المستويات اللغوية المحاضرة الأولى.
Retrieved from musaa: <http://musaa.net/lesson>
12. حسام الدين، كريم زكي. (2001). أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية.
13. الحسن، شاهر. (2001). علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية (الطبعة الأولى). عمان: دار الفكر.
14. دياب، محمد بك، وآخرون. (1920). قواعد اللغة العربية لطلاب المدارس الثانوية (الطبعة العاشرة). القاهرة: المطبعة الأميرية. ط. 8.
15. الراجحي، عبده. (1979). التطبيق النحوي، دار النهضة العربية.
16. الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق المرتضى. (2006). تاج العروس من جواهر القاموس دراسة وتحقيق علي بشري.
17. الزركشي، بدر الدين. (1980). البرهان في علوم القرآن (الطبعة الثالثة). بيروت: دار الفكر، 1400 هـ - 1980 م. ج. 2.
18. السامراني، إبراهيم. (1987). فقه اللغة المقارن، دار العلم للملائين بيروت (دط).
19. السامرائي، فاضل صالح. (2009). الجملة العربية تأليفها وأقسامها (الطبعة الثالثة). عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
20. سلمان، سلوى داود. (2019). السياق وأثره في الدلالة، جامعة بغداد.
21. سيبويه. (1983). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط 1، عالم الكتب.
22. صالح، عبد الرحمن حاج. (1973). أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر.

23. عبد الجليل، عبد القادر. (2002). علم اللسانيات الحديثة، ط 1، دار الفضاء، الأردن.
24. عتيق، عبد العزيز. (2002). علم المعاني، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. (بدون تاريخ طباعة).
25. العزاوي، عقيد خالد حمودي. (2014). علم الدلالة دراسة وتطبيقاً، دار العصماء.
26. الفهري، عبد القادر الفاسي. (1987). اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط.
27. فكرتون، إبراهيم. (2019). جدل اللفظ والمعنى، جامعة محمد خيضر بسكرة.
28. فياض، سليمان. (1995). النحو العصري (الطبعة الأولى). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
29. قباوة، فخر الدين. (1989). إعراب الجمل وأشباه الجمل (الطبعة الخامسة). سوريا: دار القلم العربي.
30. قدادرة، عبد السلام. (2004). المبحث التركيببي في الدراسة اللسانية الحديثة، رسالة ماجستير إشراف الدكتور السعيد هادف، جامعة قسنطينة.
31. المالكي، محمد. (1996). دراسة الطبرى للمعنى من خلال تفسيره، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
32. المخزومي، مهدي. (1986). في النحو العربي نقد وتجييه (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.

-
33. مارتيني، أندربي. (2010). *مبادئ في اللسانيات العامة*، ترجمة سعدي زبیر، دار الآفاق، الجزائر.
34. مومن، أحمد. (2015). *اللسانیات النشأة والتطور*، دیوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.
35. الهاشمي، أحمد. (2005). *جواهر البلاغة في المعانی والبيان والبدیع*.
36. يونس، علي، محمد محمد. (2004). *مدخل إلى اللسانيات*، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، لبنان.